التعاون المتبادل بين الراعي والرعية أساس التمكين الشرعي

كتبه:

عبد الصمد بن أحمد السلمي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ لهُ، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبدهُ ورسوله

{ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون }
{ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثَّ منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا }
{ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما }
أما بعدُ : فإنّ أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد - صلى الله عليه وسلم -، وشرّ الأمور محدثاتها، وكلّ محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعدُ :

فقد شاع بين المنتسبين للسنة ومنهج السلف وغيرهم ممن ينظّر لـ " عقيدة التمكين " أنّ : « صلاحُ الحكّام مرهونٌ بصلاح المَحكومين »، ويستدلّون لذلك ببعض الآثار السلفية؛ كالأثر الشهير : [كما تَكُونوا يُولّى عليكم] ذكره العلامة الطرطوشي المالكي في سراج الملوك (ص/ 116)، فهل استدلالهم بهذا الأثر في محلّه؟ وما مدى صحة اعتقادهم في مسألة " التمكين "؟ وكيفَ نفهم هذا الأثر السلفي فهما سلفيا صحيحا وفق عقيدة أهل السنة ؟!!

اعلم - رَحمك الله - أنّ هذا الأثر السلفي فُهِمَ فهما عقديّا خاطئاً؛ وبالتالي ترتّب على هذا الفَهْمِ الخاطئ أخطاء عقديةٌ كثيرة، وهذا بحسن نية عند الكثيرين، وبسوء نية عند غيرهم.

هذا الأثرُ وجدنا عديدَ النصوص السلفية من أحاديثَ وآثارٍ ظاهرها مُخالفٌ لفهم هؤلاء المتأخّرين ممن نظّر لعقيدة التمكين، ومن هذه النصوص:

1 - النصوص الآمرة بالنصح لولي الأمر: وأحاديث النصيحة لولي الأمر كثيرة جدّا، ونكتفي بأشهر الأحاديث في ذلك، وهو حديث تميم الداري - رضي الله عنه - : [أنّ النبي - صلى الله عليه وسلم قال : الدين النصيحة، قلنا : لمن يا رسول الله؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم] رواه مسلم (رقم 55).

قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح الشافعي : « النصيحة لأئمة المسلمين: معاونتهم على الحقّ، وطاعتهم فيه وتذكيرهم به، وتنبيههم في رفق ولطف، ومجانبة الوثوب عليهم، والدعاء لهم بالتوفيق، وحثّ الاغيار على ذلك » جامع العلوم والحكم لابن رجب (ص/ 118).

ووجه الاستدلال من هذا الحديث أنّ النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر باتخاذ سببٍ ؛ وهو النصيحة لصلاح الحاكم المسلم غير إصلاح المحكومين، وذلك مخالفةٌ للقاعدة السابقة : « صلاح الحكّام مرهونٌ بصلاح المحكومين ».

وهناك وجهٌ آخرُ؛ وهو البدءُ بنصح الحاكم في الحديث قبل المحكومين، وذلك مخالفة للقاعدة الشهيرة عند أصحاب التمكين : « الإصلاح يبدأُ من أسفل !! »؛ قال العلامة الطرطوشي : « فحقيقٌ على كل رعية أن ترغب إلى الله تعالى في إصلاح السلطان، وأن تبذل له نصحه، وتخصّه بصالح دعائها؛ فإن في صلاحه صلاح العباد والبلاد » سراج الملوك (1/ 196).

2 - النصوص التي فيها أن على وليّ الأمر النصحُ لرعيّتهِ : وهذا أمر عجيب!! إذ المفترض العكس!! وهو أن النصح يكون من الرعية لراعيها؛ فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [ما من عبد يسترعيه الله رعية، ثم لم يُحطها بنصحه إلا لم يدخل الجنة] رواه البخاري (7150) ومسلم (142) .

وقد فسّر بعض العلماء النصح هنا هو : « إقامة الحدود، واستخلاص الحقوق، وحماية البيضة، ومجاهدة العدوّ، وحفظ الشريعة، وردّ المبتدعة والخوارج »؛ كما في فيض القدير للمناوي، ولا شكّ من أعظم النصح من الحكّام لرعاياهم هو نشر العلم الشرعي السلفي بينهم - كما تقوم به بلاد الحرمين أعزها الله -؛ وبذلك تصلح الرعية بانتشار العلم بينهم، وهنا صلاح المحكومين جاء تبعاً لصلاح الحاكم.

3 - النصوص التي فيها صلاح الحاكم صلاحٌ للمحكومين وفسادهم فسادٌ للمحكومين: فهناك بعض الآثار السلفية تخالف القاعدة السابقة « صلاح الحاكم مرهون بصلاح المحكومين » من أشهرها الأثر السلفي الشهير عن الإمام الفضيل بن عياض في الدعوة المستجابة لولي الأمر؛ والذي فيه : « إذا جعلتها في السلطان صلح فصلح بصلاحه العباد والبلاد » شرح السنة للبربهاري (ص/ 104).

وقال العلامة الطرطوشي المالكي: « قال عمر بن عبد العزيز: تهلك العامة بعمل الخاصة، ولا تهلك العامة بعمل الخاصة. والخاصة هم: الولاة، وفي هذا المعنى قال االله سبحانه وتعالى : { واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة } .
قال الوليد بن هشام: إن الرعية لتفسد بفساد الوالي وتصلح بصلاحه، وقال سفيان الثوري لأبي جعفرٍ المنصور: إني لأعلم رجلا إن صلح صلحت الأمة. قال: ومن هو؟ قال: أنت » سراج الملوك (1/ 189).

وللمزيد ينظر : سراج الملوك للطرطوشي (1/ 182 - 192) ومثله : حسن السلوك لابن رضوان

4 - النصوص التي تدلّ على المحبة والبغض بين الراعي والرعية : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم] رواه مسلم (3447 - 3448).

قال الإمام الشوكاني: « فلما كان هو - أي: السلطان - الذي يتسبب بالعدل وحسن القول إلى المحبة والطاعة والثناء منهم كان من خيار الأئمة، ولما كان هو الذي يتسبب أيضا بالجور والشتم للرعية إلى معصيتهم له وسوء القالة منهم فيه كان من شرار الأئمة » نيل الأوطار (7/ 221).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « إن مصير الأمر إلى الملوك، ونوابهم من الولاة، والقضاة، والأمراء ليس لنقص فيهم فقط، بل لنقص في الراعي والرعية جميعا، فإنه كما تكونون يولى عليكم، وقد قال الله تعالى: { وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا بما كانوا يكسبون } » مجموع الفتاوى (20/ 35).

وفي هذا الحديث نقضٌ للقاعدة السابقة « صلاح الحكام بصلاح المحكومين »، وذلك بأن الخيرية والشرّية متبادلةٌ بين الراعي والرعية، وليس من طرف المحكومين فقط بصلاحهم صلاحُ الحاكم.

والصواب هنا : أن التمكين في الأرض يتطلّب التعاون بين الراعي والرعية؛ لأن مصالح البشر لا تقوم إلا بالتعاون بينهم؛ قال " إمام التحقيق في مسائل العقيدة " شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « وكل بني آدم لا تتم مصلحتهم لا في الدنيا ولا في الآخرة إلا بالاجتماع والتعاون والتناصر ، فالتعاون والتناصر على جلب منافعهم ، والتناصر لدفع مضارهم ، ولهذا يقال : الإنسان مدني بطبعه ، فإذا اجتمعوا فلا بد لهم من أمور يفعلونها يجتلبون بها المصلحة ، وأمور يجتنبونها لما فيها من المفسدة ، ويكونون مطيعين للآمر بتلك المقاصد والناهي عن تلك المفاسد ، فجميع بني آدم لا بد لهم من طائفةٍ

آمر وناهٍ ، فمن لم يكن من أهل الكتب الإلهية ولا من أهل دين فإنهم يطيعون ملوكهم فيما يرون أنه يعود بمصالح دنياهم ، مصيبين تارة ومخطئين تارة ». قاعدة في الحسبة (ص/ 8).

فإذا جعلت الأساس والأصل في علاقتك مع ولي أمرك المسلم مبنية على التعاون والتناصر في الحق يكون الأمر بعدها دائرا في دعوتك للحق، وبأي الناس تبدأ - حكاما ومحكومين - بين الفاضل والمفضول بما ييسر الله لك.

قال الله تعالى: { وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان }

وقال الرسول - صلى الله عليه وسلم: [مثل المؤمنين في توادّهم، وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى] رواه مسلم (2586).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين؛ بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها، فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا باجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس؛ حتى قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: [إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم]....؛فأوجب - صلى الله عليه وسلم - تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر تنبيها على سائر أنواع الاجتماع » السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية (ص/ 447 - 449).

وأما تحكيم الشريعة فيكون أيضا بالنصح للحاكم وتذكيره بالحق، وهذا من اتخاذ الأسباب التي أمر الله جل وعلا بالأخذ بها؛ قال الإمام عبد العزيز ابن باز: « إذا لم توجد محاكم شرعية، فالنصيحة فقط، النصيحة لولاة الأمور وتوجيههم للخير، والتعاون معهم حتى يحكموا شرع الله... يُتعاون مع ولاة الأمور بالتي هي أحسن حتى يحكموا شرع الله في عباد الله، وإلا فواجبه النصح، وواجبه التوجيه إلى

الخير، وواجبه إنكار المنكر بالتي هي أحسن، هذا هو واجبه، قال الله تعالى: { فاتقوا الله ما استطعتم } » مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن باز (8/ 207).

وكيف يرُجى النصح لولي الأمر من شخص يحمل الغل والحقد له؛ هذا شيء لا يُعقل؛ إذ حقيقة النصح محبة الخير للمنصوح؛ قال الحافظ الخطابي: « النصيحة كلمة يعبر بها عن جملة هي : إرادة الخير للمنصوح له » جامع العلوم والحكم لابن رجب (ص/ 116).

قال صلى الله عليه وسلم : [ثلاث خصال لا يغل عليهن قلب مسلم أبدا: إخلاص العمل الله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم] أخرجه أحمد في المسند (رقم 21630) وغيره، وصححه الألباني في الصحيحة (404).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فقد جمع في هذه الأحاديث الخصال الثلاث: إخلاص العمل الله، ومناصحة أولي الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، وهذه الثلاث تجمع أصول الدين وقواعده، وتجمع الحقوق التي الله ولعباده وتنتظم مصالح الدنيا والآخرة » مجموع الفتاوى (1/ 18).

وقال الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب: « لم يقع خلل في دين الناس ودنياهم إلا بسبب الإخلال بهذه الثلاث أو بعضها » مجموع مؤلفات الإمام (6/ 229).

قال الإمام محمد بن نصر المروزي: « وأما النصيحة لأئمة المسلمين؛ فحبُّ صلاحهم ورشدهم وعدلهم، وحبّ اجتماع الأمة عليهم، وكراهة افتراق الأمة عليهم، والتدين بطاعتهم في طاعة الله عز وجلّ، والبغض لمن رأى الخروج عليهم، وحبُّ إعزازهم في طاعة الله عز وجلّ » جامع العلوم والحكم لابن رجب (ص/ 117 - 118).

إن العمل على ترك نصيحة ولي الأمر المسلم والتواصي بتركها لهو تنزيلٌ له منزلة أهل الكتاب والكفار؛ قال الإمام أحمد بن حنبل : « ليس على المسلم نصح الذمي، وعليه نصح المسلم، وقال النبي – صلى الله عليه وسلم – [والنصح لكلّ مسلم]، وأن ينصح لجماعة المسلمين وعامتهم » جامع العلوم والحكم لابن رجب (ص/ 120).

ولذلك لما أعرض أهل الأهواء والبدع من الخوارج المعاصرين من الإخوان المسلمين وأشباههم من الحركيين الإسلاميين – زعموا – عن التعاون مع ولي الأمر المسلم، وكانوا يكفّرون ولاة أمورهم تصريحا أو تلميحا، وكانت علاقتهم بولاة أمورهم مبنية على التباغض والتنافر، والتربّص والانتظار لأيّ فرصة لتغييرهم والجلوس مكانهم؛ كان شعارهم الأشهر الذي يرفعونه هو : « نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه »؛ فكانت عقوبة الله لهم أنِ انتقلوا من التعاون الشرعي إلى التعاون البدعي.

قال الشيخ عبدالعزيز بن باز: « الانتماءات إلى الأحزاب المحدثة الواجب تركها، وأن ينتمي الجميع إلى كتاب الله وسنة رسوله – صلى الله عليه وسلم –، وأن يتعاونوا في ذلك بصدق وإخلاص، وبذلك يكونون من حزب الله » مجموع فتاوى الشيخ (7/ 177).

إن مصيبتنا في عصرنا هي فقدان الثقة والتواصل والتناصح والتناصر بين الراعي والرعية؛ وعودة العلاقة بينهما هي سبب التمكين الشرعي الذي يرضاه الله سبحانه وتعالى، ولمّا علم أعداء الإسلام بهاته الحقيقة حاولوا جهدهم الحيلولة بينها وبين تطبيقها في واقعنا الإسلامي اليوم؛ لذلك كان أخشى ما يخشاه اليهود من المسلمين: " اتحاد الحاكم والمحكوم "، جاء في بروتوكولات حكماء صهيون : « إنّنا نخشى تحالف القوّة الحاكمة في الأمميين مع قوة الرّعاع العمياء، غير أننا قد اتخذنا كلّ الاحتياطات لنمنع احتمال وقوع هذا الحادث » البروتوكول التاسع (ص/ 197).

تصحيح فهم الأثر السلفي: [كما تكونوا يولى عليكم]

لا تعجب - أخي السلفي - إذا قلتُ لكَ أن حقيقة الفهم الخاطئ لهاته الكلمة [كما تكونوا..] هي الديمقراطية بعينها، وهي: « حكم الشعب للشعب »؛ أي أنّ توجّهَ الحاكم وهويّته العقدية من الأغلبية الشعبية؛ فهي عند الإخواني الماسوني - كالهضيبي وأمثاله -: « حينما تكونوا إخواناً ماسونَ يكون حاكمكم إخوانيا؛ وذلك بالانتخابات والمظاهرات وغيرها من وسائل " التغيير " ».

وعند السروري ومدعي السلفية من الإخوان : « حينما تكونوا مدَّعين للسلفية مستقيمي الظواهر يكون حاكمكم مثلكم؛ بالتصفية والتربية المزعومة للشعوب، ثم دخول الانتخابات عند الضرورة!! »

ولذلك يتأرجح هؤلاء الإخوانية من بنائية وسرورية بين فكّي التغيير (تغيير الحكام أولا؛ وهي طريقة الاستعجاليين من الدواعش والسرورية القطبية، أوتغيير الشعوب ثم معه تتغيّر الحكام؛ وهي طريقة الليبروإسلاميين من الإخونجية البنائية القرضاوية)، وأنّ الحلّ هو بيد الشعوب أولا وآخرا!!

وعليه فجميع العبارات التي في التمكين من : « صلاح الحاكم مرهون بصلاح المحكومين، الإصلاح يبدأ من أسفل، أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم تقم لكم في أرضكم، تمكين الباطن أصل لتمكين الظاهر، من السياسة ترك السياسة....» وغيرها كثير، وإن كان في بعضها ظاهرهُ شيء من الحقّ إلا أن ورائها خللا عقديا كبيرا، بل بعضها باطل منكر، وإذا عرف السبب بطل العجب!!

وخذ مثلاً : قاعدة : « أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم تقم لكم في أرضكم »؛ فهذه أوّل من لهج بها

حسن الهضيبي المرشد السابق للإخوان المفلسين، وهو ماسوني باعتراف محمد الغزالي الإخواني؛ قال الغزالي : « ولقد سمعنا عن انتساب عدد من الماسون؛ بينهم الأستاذ حسن الهضيبي نفسه لجماعة الإخوان » من معالم الحقّ في كفاحنا الحديث (ص/ 224).

وهاته الكلمة الباطلة قائمة على الديمقراطية وحكم الشعب للشعب؛ إذ الشعب أساس التغيير والأسلمة المزعومة، ولازمها الحتمي: أن الدول المسلمة حاليا دول كافرة، وأنّ فكرة الدولة الإسلامية فكرة باطنية لا وجود لها في الخارج.

فهل عرفت الآن مصدر هذا الضلال؟

يقول معترضٌ : كيف وقد قال بذلك بعض العلماء؟!! فانظر مثلا ما ذكره الإمام السلفي ابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية (368 - 369)؛ حيث استدلّ في كلام نفيس على أنّ « ذنوب المحكومين هي سبب تسلّط الحكام عليهم »، وقد نقل عن الإمام مالك بن دينار : « أنه جاء في بعض كتب الله : أنا الله مالك الملوك، قلوب الملوك بيدي؛ فمن أطاعني جعلتهم عليه رحمة، ومن عصاني جعلتهم عليه نقمة، فلا تشغلوا أنفسكم بسبّ الملوك، ولكن توبوا أعطفهم عليكم »...

فالجواب عنه:

وأمّا هذه الآثار السلفية التي ذكرتها [كما تكونوا يولى عليكم] وأمثالها، وأقوال أهل العلم التي في معناها؛ فالواجب الجمع بينها بين النصوص السلفية الأخرى، والنظر إليها من نظرة سلفية وفق عقيدة أهل السنة في القضاء والقدر، وعدم فهمها وفق منظور دنيوي لا همّ له إلا التمكين = الكرسي.

فمن المسائل العقدية الواجب اعتقادها:

1 - الدنيا دار ابتلاء لا جزاء: فالإنسان قد يُجازى في الدنيا بشيء من أعماله الصالحة وقد لا يجازى؛ كما في الحديث الذي رواه الإمام أحمد وصححه الألباني في الصحيحة (519) : [صلة الرحم، وحسن الخلق، وحسن الجوار، يعمرن الديار، ويزدن في الأعمار]؛ فكم من رجل في الدنيا كان يصل رحمه وكان عمره قصيرا، وقد يعاقب الإنسان في الدنيا بشيء من أعماله السيئة وقد لا يعاقب، فكم من إنسان قاطع لرحمه وطال عمره.

وعليه فكم من رعية صالحة كأصحاب الأخدود كان راعيها مجرما أو كافرا، وكم من راعٍ صالحٍ كالنجاشي كانت رعيته كافرة أو مجرمة.

وقد يبتلي الله الرعية بحاكم ظالم، وقد يبتلي الله الحاكم برعية ظالمين، وقصة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - مع ذلك الخارجي الذي عرّض به في عَدمِ خروج الناس على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - كما خرجوا عليه شهيرة.

وكم من شخصٍ دعا إلى الله بإخلاص ولم يُمكّن له كشيخ الإسلام ابن تيمية، وكم من شخص دعا إلى الله بإخلاص كالشيخ محمد بن عبد الوهاب ومكّن الله له .

ولله سبحانه في ذلك الحكمة البالغة التي قد تخفى على الناس.

قال تعالى : { هو الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا }.

وقال تعالى : { وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبولكم فيما آتاكم }.

وقال تعالى : { ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتّخذَ بعضهم بعضا سخريا }.

2 - أن الجزاء الدنيوي لا يتعارض وأداء العبادات الشرعية والأخذ بالأسباب المعقولة؛ فمن يدعو إلى الله عز وجلّ قد ييسّر الله له استجابة الخلق لإخلاصه في دعوته، وقد لا يُيسّر، وفي الحديث عن يوم القيامة الذي رواه البخاري (5705) ومسلم (220): [يأتي النبي - عليه السلام - وليس معه أحد]؛ فالواجب على المسلم أداء العبادات الشرعية من أمر بالمعروف ونهي عن المنكر ونصيحة لولي الأمر وغيرها ولا يتلفت إلى النتائج، وخلاصة ذلك : « الإنسان مطالب بتنفيذ الأمر الشرعي، وليس مطالبا بتنفيذ الأمر الكوني »، قال تعالى : { إن عليك إلا البلاغ } وهذا الأمر الشرعي، وقال تعالى : { ليس عليك هداهم } وهذا الأمر الكوني.

وقال الله تعالى : { فاتقوا الله ما استطعتم } .

وقال تعالى : { لا يكلف الله نفسا إلا وسعها } .

وقال تعالى : { لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها } .

3 - أنّ المراد من أعمال العبد الصالحة ليس السعادة والرخاء ورغد العيش في الدنيا، بل السعادة الأخروية هي ما يبحث عنه المسلم، فلا تجعل من دعوتك إلى الله وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر ولا صلاتك ولا زكاتك ولا غيرها من العبادات وسيلة لتحقيق التمكين الدنيوي؛ فإن انتشر الحقّ وظهر كان ما تريد، وإن لم يستجب لك تركت الحقّ وزهدت فيه، فاجعل دخول الجنة والنجاة من النار هو الأساس لعبادتك، وإذا حصل شيء من الخير العاجل في الدنيا لم يكن هو أكبر همّك ولا مبلغ علمك؛ بل هو كما هي القاعدة الشرعية في الكرامات: « كن طالبا للاستقامة، لا طالبا للكرامة »،

ذلك أن كثيرا من بني آدم - إلا من رحم الله - فيهم من حبّ العلوّ والخلود ما فيهم؛ ولمّا علم إبليس هذا منهم كان أوّل وسوسة له تجاههم هي: { قال يا آدم هل أدلّك على شجرة الخلد وملك لا يبلى } .

قال تعالى : { تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوّا في الأرض ولا فسادا والعاقبة للمتقين } .

وقال تعالى : { وإن الدار الآخرة لهي الحيوان لو كانوا يعلمون }.

ويجمع لك هذا التقرير العقدي العلمي كله ما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رادًّا على قول الشاذلي الصوفي في حزبه: [نسألك العصمة في الحركات والكلمات والإرادات والخطرات ؛ من الشكوك والظنون والأوهام الساترة للغيوب عن مطالعة القلوب] : « ولكن هؤلاء الذين يقصدون بالعبادة العلو في الأرض ، والتشبه بالإله ، كما يقوله المتفلسفة : إن الفلسفة هي التشبه بالإله على قدر الطاقة ، يقعون في أمور من هذا الباب - يقصد : سؤال العصمة ! - » الرد على الشاذلي (ص 20).

وقال شيخ الإسلام أيضا : « ولهذا يوجد كثير من السالكين لا يطلبون التقرب إلى الله ، وطلب رضوانه ورحمته والنجاة من عذابه ، بل إنما مطلوبهم نوع من المكاشفة والتأثير ، فيطلبون علما يستعلون به على الناس ، أو قدرة يستعلون بها على الناس ، وذلك من باب إرادة العلو في الأرض والفساد ، فيعاقبهم الله بنقيض قصدهم.

وكرامات أولياء الله تجيء ضمنا وتبعا ؛ فإنهم يقصدون وجه الله ، فتجيء المكاشفات والتأثيرات تبعا لا يقفون عندها ، ولا تكون هي أكبر همهم ولا مبلغ علمهم ». الرد على الشاذلي (ص 24).

وملاك إصابة الحقّ في هذا أن يفرّق بين التمكين الديني بانتشار الحقّ واستجابة الناس له وتحكيم الشريعة من ولاة أمور المسلمين؛ فإنّ هذا ليس فيه أي حظّ عاجل للإنسان، وبين التمكين الدنيوي

الذي هو غاية ما يسعى إليه الحركيون من الإخوان المسلمين وغيرهم، وإن لبّسوا على الناس - كذبا وزورا - أنهم يريدون الأوّل؛ فقد كذّبهم الواقع في الدول التي وصلوا إلى زمام الحكم فيها، هذا فضلا عن عدم إتيانهم باب التمكين الديني من بابه الشرعي؛ وهو : أنّ التمكين الديني الشرعي مبني على التعاون والتناصر على الحقّ، وليس على الغلّ والحقد والتباغض والتنافر وترك التناصح والتواصي بالحقّ.

هذا، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله أولا وآخرا.

عبد الصمد بن أحمد السلمي
الأحد 13 شعبان 1439 هجرية